الصعود الإيراني الجديد
العودة إلى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي

خالد يايموت*

ملخص: أصبحت عودة إيران إلى المنظومة الدولية مؤكدة بعد الاتفاق النووي مع القوى الدولية، وبذلك تكون طهران قد حققت إنجازًا تاريخيًّا يحفظ مصالحها بوصفها قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط؛ واستطاعت أن تكسب شرعية دولية حُرِمَت منها منذ ثورتها في سنة 1979م. ومن الواضح أن مسار إعادة إدماج طهران لم يتحكم فيه تحسن العلاقات الأمريكية الإيرانية فقط؛ بل تداخلت عوامل متعددة، ومعقدة في إنتاجه وتحقيقه. تحاول هذه الدراسة الدفاع عن أطروحة مركزية تعدّ الصراع الجيوسياسي بين كل من أمريكا، والصين وروسيا، هو الفاعل المركزي الذي حرّك وسرّع هذه العودة. إضافة إلى التحكّم في الإستراتيجيات الجديدة: السياسية والاقتصادية، الخاصة بطبيعة الشراكات، والتحالفات الدولية التي تراهن على إيران جديدة.

* جامعة محمد الخامس، المغرب.

Iran's Recent Ascension

KHALID YAYMOUT*

ABSTRACT: Iran's reintegration in the international system became certain after the nuclear deal. Tehran made a historical achievement by preserving its interests as a regional power in the Middle East and by managing to gain international legitimacy which Iran has been deprived from ever since the revolution of 1979. This study considers the geopolitical struggle between the United States, Russia and China, as it is considered the main factor that accelerated the reintegration. The struggle also influenced the new political and economic strategies of partnerships and international alliances, which is betting on a new Iran.

* Mohammed V University, Morocco.

رؤية تركية
2016 - (5/2)
45 - 27

تحاول هذه الدراسة الدفاع عن أطروحة تعتمد المؤشرات الاقتصادية والسياسية لإثبات أن عودة إيران إلى المنظومة الدولية هي حاجة للقوى الكبرى التي تبحث عن قوة إقليمية شريكة و"قائدة" للشرق الأوسط الجديد. والأطروحات تفترض أن تحولًا ما حدث في الرؤية الدولية لما تمثله الجمهورية الإسلامية في السياقين الإقليمي والدولي؛ ومن ثَمّ تختلف هذه الدراسة عن مثيلاتها التي تعدّ الاتفاق النووي اتفاقًا تقنيًّا خاصًّا بالمسألة النووية؛ لأن الأطروحة وفرضيتها المركزية تعدّانه رؤية إستراتيجية جديدة، تخص الصراع الجيوستراتيجي الدولي، المرتبط بآسيا والقوقاز والشرق الأوسط.

ولذلك سيسعى الباحث لإثبات فرضية بحثه، معتمدًا التقسيم الثنائي في فقرتين: الأولى تتناول العودة الاقتصادية لإيران، والثانية، تركز على ما هو جيوسياسي لكونه محددًا رئيسًا وعاملًا إضافيًّا لتكريس تعاظم قوة طهران الإقليمية. وتلخص المادة الخامسة من الاتفاق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الست[1] ما يمكن تسميته "ميلاد الجمهورية الإيرانية الثانية"، حيث تنص على أنه "سوف ينتج عن الخطة رفع شامل لجميع عقوبات مجلس الأمن الدولي، وكذلك العقوبات متعددة الأطراف، والعقوبات الوطنية المتعلقة ببرنامج إيران النووي، ومن ضمنها خطوات لحرية الوصول إلى مناطق التجارة والتكنولوجيا والأموال والطاقة"[2]. وعليه يمكن القول إن هذه السياسة الدولية الجديدة، ترجمة عملية لسياسة العودة إلى الصفر، بحسب ما يرى البروفيسور ستيفين كينزر.

ويأتي هذا كذلك، في زمن عاش فيه الشرق الأوسط ما أطلق عليه "إيران الضعيفة والجمهورية الإسلامية التي تتقوى"[3]؛ لأن طبيعة الصراعات الدولية التي خاضتها إيران مع الأطراف الدولية الكبرى وبخاصة أمريكا وبريطانيا، وفرنسا، انتهت بحصار إيران دوليًّا، من دون أن يعجزها هذا الوضع الخانق اقتصاديًّا واجتماعيًّا عن التوسع إقليميًّا، والظهور بمظهر القوة الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط، التي تهدد الأمن الخليجي؛ إذ لم تستطع العقوبات الدولية منع إيران من بناء نفوذ قوي هو الأول من نوعه من حيث سرعة تمدده، وتأثيره في استقرار المنطقة، والخليج، وآسيا الوسطى، والقوقاز. وهو ما يتوافق والخطة العشرينية الإيرانية، التي تهدف إلى جعل الجمهورية بلدًا متقدمًا وحائزًا على الرتبة الأولى اقتصاديًّا وتقنيًّا وعلميًّا في منطقة غرب آسيا، مع دور مؤثر للغاية في العلاقات الدولية.

العودة الاقتصادية والشراكات الجديدة

على المستوى الاقتصادي قدرت عدة دراسات أن حجم الاستثمارات والعقود التي ستوقعها إيران بعد الاتفاق النووي، ستصل إلى حوالي 300 مليار دولار، وأن الشركات الألمانية والفرنسية والأمريكية، تنظر إلى هذا السوق بلهف، وتنافس شديد. وتحتاج إيران المنتجة للنفط إلى استثمارات أجنبية تتراوح بين 30 و50 مليار دولار سنويًّا لرفع نموها

الاقتصادي إلى 8٪؛ ومن ثم التخفيف من وطأة الوضع الاجتماعي الصعب الذي يعيشه البلد منذ أكثر من عقد من الزمن.

وقد عملت الجمهورية الإسلامية على تسريع رفع آثار العقوبات الاقتصادية بعد الاتفاق النووي؛ وقاد الرئيس روحاني جولة أوربية، ركزت على جلب الاستثمارات إلى الداخل الإيراني، وإعادة تصدير الغاز والنفط إلى القارة العجوز. ويبدو أن طهران استطاعت كسب ود بعض شركات النفط العالمية مثل توتال، التي كانت آخر شركة انسحبت بفعل العقوبات، وأول شركة تعود إلى العمل في الجمهورية الإسلامية، حيث عيّنت ممثلًا لها بطهران منذ 2012[4]، وبدأت عملها في 2015، ومن غير المستبعد أن تنضم إليها شركات عالمية مثل شال، وغيرها.

فطهران تحاول إنعاش وضعيتها التي تراجعت من رابع قوة اقتصادية في الشرق الأوسط سنة 2005م إلى الرتبة التاسعة سنة 2009م، لتواصل تراجعها مع اشتداد العقوبات الدولية عليها سنة 2014 إلى الرتبة 14. لذلك تسرع إيران في خطواتها مع شركائها الدوليين للعودة بقوة إلى المسرح الدولي؛ ومن ذلك الاتفاق المبدئي الذي توصلت إليه إيران وروسيا لزيادة التبادل التجاري بين الدولتين من 1.6 مليار دولار حاليًّا إلى 10 مليارات دولار سنويًّا.

ورغم عرقلة تهاوي أسعار النفط التعافي السريع للجمهورية الإسلامية، إلا أن الاتفاق النووي يعيد إدماجها في المنظومة الدولية، من خلال رفع العقوبات التي فرضتها عليها؛ وستستعيد حوالي 100 مليار دولار من أموالها المجمدة دوليًا. والأهم من ذلك عودة إيران إلى النظام البنكي العالمي، وهو ما يعني فُرصًا مهمّة للاقتصاد الإيراني من حيث التمويل والتعامل مع الأسواق العالمية. وكل هذه المكاسب جعل من المعارضين لمضمون الاتفاق في الداخل أقلية غير مؤثرة بعد الدعم الذي تلقاه فريق روحاني من الولي الفقيه خامنئي.

إن نص الاتفاق سيدخل إيران إلى الأسواق العالمية بصفتها دولة منتجة للمواد النووية، وبخاصة اليورانيوم المخصب والمياه الثقيلة، وهو ما سيجعل الجمهورية دولة مصدرة للطاقة الكهربائية. وهذا يعني إلغاء الحظر والقيود التي فُرِضت منذ 35 سنة؛ والتي كرستها العقوبات الدولية، في مجالي التصدير والاستيراد- التي تعود في أساسها إلى تاريخ قيام الثورة سنة 1979م، كما أن النظام السياسي أصبح لأول مرة نظامًا له شرعية دوليّة بعد أن كان يُنظّر إليه على أنه نظام مارق. وهذا التحول النوعي يفسر حدة النقاش والصراع الداخلي الأمريكي الذي استعمل فيه أوباما الدعاية الإعلامية، والسلطة القانونية لتجاوز منافسيه المعارضين لهذا التحول الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

وهذا يعني كذلك عودة الغاز والنفط وصناعة السيارات والسجاد وكثير من المنتوجات الإيرانية إلى الأسواق العالمية. كما أن إلغاء القيود البنكية والخاصة بالتأمينات سيسهم في

السوق المالي الداخلي الإيراني، ويرجعه إلى المنافسة الحقيقية مع دول الخليج التي تعتمد أساسًا على النفط.

وفي السياق الدولي، تَعدّ فرنسا نفسها أنها تشارك طهران نفس الثقافة الصناعية والتكنولوجيا، ويوضح ذلك قدم وجود الشركات الفرنسية في الأراضي الإيرانية. كما تعدّ باريس نفسها الدولة الأوربية الأولى التي عانت فرض العقوبات الدولية على الجمهورية الإسلامية، حيث تهاوى التبادل التجاري بين البلدين من 7;3مليار إلى 550 مليون يورو فقط.[5]

ومن أجل تجاوز هذه الوضعية عملت فرنسا في استقبالها لروحاني بداية 2016 على إعطاء الزيارة طابعًا اقتصاديًّا أكثر منه سياسيًّا. فقد استُقبِل الرئيس الإيراني من طرف رؤساء 250 من الشركات الفرنسية الأكثر شهرة، معبرين عن فخرهم وتشجيعهم "للمشاركة في عودة إيران إلى الساحة الاقتصادية الدولية... وأن الشركات الفرنسية تأمل العثور على المكان الذي كان لها في هذا البلد على الرغم من المنافسة الصينية والأمريكية"[6]. وأن تتبوّأ مكانة مهمّة في إطار التنافس المحموم الذي انطلق أوربيًّا بين كل من إيطاليا وألمانيا، على الأسواق الإيرانية.

وقد زاد بالفعل إنتاج إيران من النفط على 000 400 برميل يوميًّا، بهدف الوصول إلى 500،000 برميل على المدى القصير، وإلى إنتاج إضافي من1 مليون برميل بحلول نهاية عام 2016. الذي يبدو في الأفق أن تستعيد إيران حصتها التي كانت قبل رفع العقوبات الغربية وتقدّر بحوالي 3.8 مليون برميل؛ غير أن هذه العودة لن تكون سهلة لسببين على الأقل: الأول يتعلق بتحول النفط نفسه إلى آلية حربية في العلاقات الدولية المعاصرة، والسبب الثاني هو ضعف منظمة أوبك التي تجمع الدول المصدرة للنفط، إذ لم تعد الدول المكونة للمجموعة تتجاوز ثلث المنتجين للنفط.

وتسعى إيران إلى نهج سياسة جديدة تتعلق بالاستثمار في مجال النفط، علمًا أنها في حاجة إلى نحو 150 مليار دولار من الاستثمارات في هذا المجال، وقد تستغرق أربع أو خمس سنوات بحسب تقديرات إيني الإيطالية. وفي هذا الصدد، أكد ركن الدين جوادي نائب وزير النفط الإيراني لوسائل الإعلام أن "العقود الجديدة ستكون جاهزة في يونيو أو يوليو 2016، ونأمل بطرح عطاءات في يوليو... نحن نرحب بالمستثمرين من الدول كافة."

وكانت الحكومة الإيرانية قد نظمت لقاء تواصليًّا، في نوفمبر تشرين الثاني مع كبريات الشركات العالمية في هذا المجال، للاطلاع على عقد النفط الإيراني الجديد، حضره نحو 135 شركة من أهمها بي.بي، وتوتال، وإيني الإيطالية، وريبسول الإسبانية. وتأتي هذه المحاولات بالتوازي مع جهود الجمهورية لتحسين إنتاجها ورفعه، رغم ما تعانيه السوق العالمية من تخمة في هذا المجال. وهو ما أشار إليه موقع وزارة النفط الإيرانية على الإنترنت (شانا)، حين أكد أن

إنتاج النفط الإيراني وصل بالفعل إلى 3.7 مليون برميل يوميًّا. ويتوقع وصول طهران إنتاجها إلى ما عليه قبل العقوبات في أواخر شهر يونيو حزيران 2016م.

وفي إطار هذا التنافس الدولي، رجعت الشركة الروسية "لوك أويل" إلى التنقيب عن النفط لإيران، بموجب عقد قيمته نحو 6 ملايين دولار للتنقيب عن النفط والغاز في منطقتي دشت عبادان في خوزستان وفي شمال الخليج، ومن المنتظر أن تبرم حكومة روحاني مزيدًا من العقود، لما تمثله إيران من سوق كبير وموارد طاقية، حيث تتبوّأ الرتبة الرابعة من حيث أكبر احتياطي نفطي ، وثاني أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، وهو ما يجعل الجمهورية محط تنافس للاستثمارات الدولية بسوق استهلاكية داخلية تبلغ حوالي 70 مليون لتر من البنزين يوميًّا، في الوقت الذي تنتج المصافي الحالية 40 مليون برميل فقط.

وهذا ما يفسر تسارع تسابق الشركات الأجنبية وتواصلها مع نظيراتها الحكومية والخاصة الإيرانية العاملة في النفط والغاز. "وتقول مصادر قريبة من الشركات التي أجرت محادثات في إيران: إن قيمة تلك المشروعات لا تقل عن 100 مليار دولار"[7]. كما زار العديد من رؤساء الشركات العالمية المنشآت النفطية الإيرانية، لإبرام عقود تخص إصلاح قطاع التكرير والبتروكيماويات المتقادم في إيران... كما تعتزم شركات أخرى العودة إلى العمل في مجال الخدمات النفطية، وبناء المصافي التي كانت تقوم به في الجمهورية قبل فرض العقوبات؛

ويتعلق الأمر بشركات تكنيب وأكسينز الفرنسيتين، وفورلي بارسونز النمساوية، وسينوبك للهندسة الصينية، ودايلم الكورية الجنوبية.

وقد عبرت وفود كل من ألمانيا واليابان والهند عن رغبتها وجاهزيتها لتوقيع العقود مع الجانب الإيراني في هذا المجال. وهذا يعزز فرص نجاح السياسة الإيرانية المتوسطة المدى في هذا القطاع الذي خصصت له موارد مهمّة؛ حيث تعتزم الدولة استثمار 80 مليار دولار في عشر السنوات القادمة، بقصد تطوير قطاع البتروكيماويات وتجويده، وتوسيعه.

وفي إطار هذه السياسة الإيرانية الجديدة تعتزم الدولة كذلك توسيع وتجديد بنيتها التحتية التي تضررت بسبب التقادم والحصار الدولي، وعرضت على الشركات العالمية العمل في هذا المجال. وذهب فولفغانغ بوشله الرئيس التنفيذي لشركة لينده الألمانية للغاز والأعمال الهندسية بعد زيارته الأخيرة لطهران مع وفد ألماني برئاسة وزير الشؤون الاقتصادية، سيغمار غابرييل- إلى أنه "توجد أيضًا فرص عظيمة فيما يتعلق بتطوير محطات لاستخلاص ومعالجة المواد الخام، وبقطاع البنية التحتية"[8]. ويبدو أن هذا المجال بدوره موضوع منافسة دولية، ففي هذا الإطار أبدت روسيا استعدادها لمنح إيران خطًّا ائتمانيًّا بقيمة 5 مليارات دولار لتمويل مشروعات جديدة في البنية التحتية، كما عبرت عن استعداد الشركات الروسية للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وتعتزم طهران ضخ مخزون نفطي يقدر بـ(38) مليون برميل، إضافة إلى مليوني برميل يوميًّا، يضاف إلى كل هذا مليون برميل آخر تستعد إيران لضخه في سوق النفط العالمي- وهذا سيسهم في بقاء سعر النفط منخفضًا في أدنى مستوياته منذ 10 سنوات لإغراق السوق. وقد حاولت قمة الدوحة التي انعقدت في 16 فبراير 2016م تجاوز هذه الإشكالية باجتماع ضمّ وزراء النفط: السعودي والروسي والقطري والفنزويلي، طُرِحت فيها ضرورة خفض الإنتاج؛ إلا أنها أخفقت بسبب تضارب المصالح بين القوى المنتجة، فقد أعلن وزير النفط الإيراني بيجن زنغنه أن بلاده لا تنوي خفض الإنتاج، وأنها "مستعدة للنقاش" مع أعضاء "أوبك"، كما عبر مسؤول إيراني أن بلاده "لن تحدّ من إنتاجها النفطي، بل ستواصل زيادته إلى أن يصل إلى المستوى الذي كان عليه قبل فرض العقوبات الدولية على طهران بسبب برنامجها النووي."[9] وهذا يتيح لطهران فرصًا أكبر لتوسيع صادراتها، وخلق شراكات مع القوى العظمى، مثل الصين، والدول الأوربية، إضافة إلى الهند[10] وغيرها.

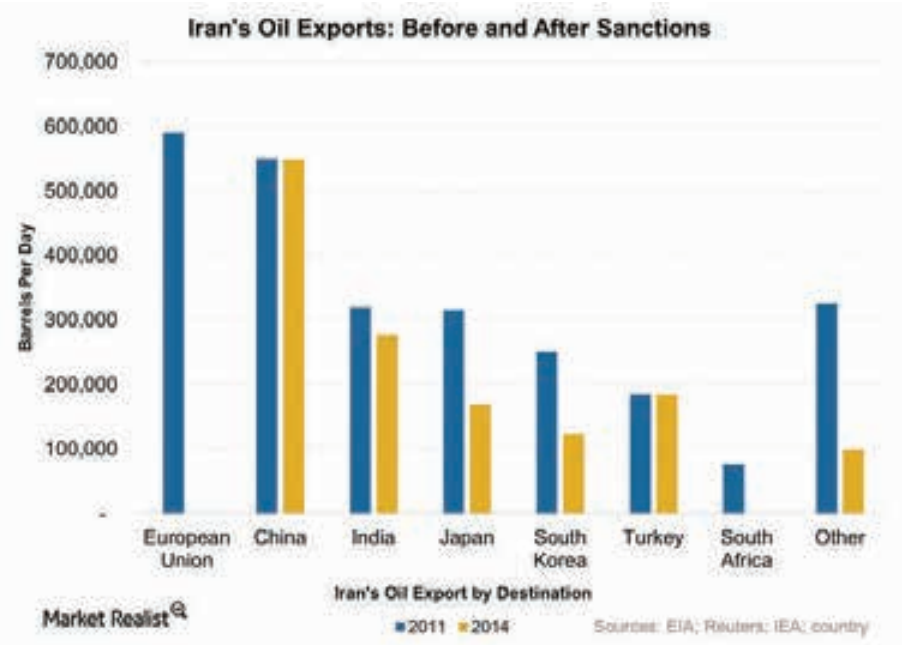

صادرات النفط الإيرانية قبل العقوبات وبعدها

يبدو أن السياسة الجديدة لطهران تأخذ بعين الاعتبار تشابكات السياسة والاقتصاد في الصراعات الإقليمية والدولية، وارتباط ذلك بحرب الطاقة التي لاتزال تفاعلاتها جارية حاليًا. ولذلك تسرع طهران من وتيرة استعداداتها الخاصة بإصلاح هذا القطاع وإعادة هيكلته، وربطه بشبكة من المنشآت والموانئ؛ كما هو الشأن بمجمع عسلوية وحقل بارس الواقع في الخليج العربي. وبارس الجنوبي هو أكبر حقل غاز في العالم، بتضمنّه ما يقرب من 1300 تريليون قدم مكعب من الاحتياطات.[11] وهو ما يفسر تنافس الشركات الأوربية والأمريكية على هذا السوق الواعد، وسهر السلطة السياسية الإيرانية بقيادة روحاني على تجاوز الصعوبات البيروقراطية والقانونية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وهذا الوضع سيشجع طهران على المضي قدمًا في خطتها، لأن تكون ثاني أكبر منتج للنفط في العالم سنة 2018، علمًا أن الحرب النفطية الدولية تزيد من قوة طهران في أوبك، ومن ثَمّ الزيادة في المتاعب الاقتصادية التي ستواجهها دول الخليج. ومن جهة أخرى من المنتظر أن تزاوج طهران بين الاقتصاد والقوة العسكرية تطبيقًا لخطة إيران 2025[12]، وإدراكًا منها لقدرة السوق الإيرانية التي تعدّ من الأسواق الناشئة الكبرى عالميًا، والتي تبلغ قيمتها ما يقارب تريليون دولار.

يبدو أن السياسة الجديدة لطهران تأخذ بعين الاعتبار تشابكات السياسة والاقتصاد في الصراعات الإقليمية والدولية، وارتباط ذلك بحرب الطاقة التي لاتزال تفاعلاتها جارية حاليًا

ويمكن أخذ التطورات الاقتصادية الداخلية الأخيرة محمل الجد للتدليل على تحسن الوضع الإيراني؛ فخلال الفترة القصيرة التي سبقت الاتفاق النووي نجح الرئيس روحاني في تحسين الجانب الاقتصادي بخفض "معدل التضخم من 40٪ إلى 17٪، وواصل انخفاضه إلى 15.6٪ ثم إلى 14.2٪ بحسب آخر تقرير للبنك المركزي الإيراني"[13]. إلا أن كثيرًا من الخبراء يعتقدون أن العقوبات مسؤولة فقط بنسبة 20٪ عن الأزمة البنيوية للاقتصاد، وهذا يعني أن تجاوز مشكلة البطالة التي تصل إلى نحو 14٪ يتطلب حوالي 8٪ كمعدل للنمو الاقتصادي، وهو ما لا يمكن حدوثه على الأمد القصير على الأقل، نظرًا لما خلفته العقوبات، واستحكام الأزمة، وتراجع الصناعة والتجارة الإيرانية.

منذ أوائل سنة 2003 اقترحت إيران عبر السفير السويسري لديها على الولايات المتحدة خطة هي الأولى من نوعها؛ تضمنت إجراء محادثات شاملة، وروزنامة محددة، وطالبت بتوقف المسلك العدائي الأمريكي، وبرفع العقوبات الاقتصادية

ورغم ذلك، يسود اعتقاد مفاده أن الاقتصاد الإيراني لا يحتاج إلى وقت طويل ليسترجع قوته، ويستدل على ذلك بالتنوع والإمكانيات المتوفرة. فالاقتصاد يتوزع بنسبة 50٪ للخدمات، و41٪ للصناعة و9٪ للزراعة. ولا يشكل القطاع النفطي والغاز إلا خمس الناتج المحلي.

إعادة تفعيل الجيوسياسة والتشبيك مع الشركاء الدوليين

لم تكن طهران وهي تتفاوض سرًّا مع المنظومة الغربية نحو 12 سنة حول ملفها النووي بعيدة عن التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط؛ بل كانت فاعلًا رئيسًا فيها، وبخاصة بعد التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003. وبسبب هذا الغزو تمكنت طهران من العودة لعمقها الطائفي، واستثمرته سياسيًّا وعسكريًّا في العراق ولبنان وسوريا واليمن؛ واستطاع الحرس الثوري أن يؤدّي دورًا محوريًّا في إنتاج وتصريف القرار السياسي الخارجي الإيراني، عبر ترسيخ دور المليشيات المسلحة في جغرافية سياسية واسعة، تضم المكون الشيعي في تركيبتها السكانية.

منذ أوائل سنة 2003 اقترحت إيران عبر السفير السويسري لديها على الولايات المتحدة خطة هي الأولى من نوعها؛ تضمنت إجراء محادثات شاملة، وروزنامة محددة، وطالبت بتوقف المسلك العدائي الأمريكي، وبرفع العقوبات الاقتصادية، وعدم المسّ بحق طهران في الوصول إلى التكنولوجيا الذرية السلمية، مع الاعتراف بمصالحها الأمنية المشروعة. وفيما يخص المطالب الأمريكية، فقد عّبرت طهران عن استعدادها للتجاوب معها، وتضمنت الرسالة، إخضاع البرنامج النووي الإيراني للشفافية التامة، وإنهاء الدعم المادي للجماعات المسلحة في الشرق الأوسط، ولاسيّما حزب الله اللبناني، وحماس، والجهاد الإسلامي[14].

وفي الوقت الذي رفضت إدارة بوش الابن هذا العرض الإيراني، حدث تغير في وجهة النظر الأمريكية، حيث عمدت نفس الإدارة على إجراء محادثات سرية مع السلطة السياسية في الجمهورية بقيادة أحمدي نجاد الذي يوصف بأنه متشدد[15]. وشكل وصول أوباما إلى البيت الأبيض تحولًا إستراتيجيًّا في رؤية أمريكا للجمهورية الإسلامية؛ حيث انتقل التعامل من ضرورة القضاء على نظام الخميني، إلى تحقيق تسوية معه، بل تحول الأمر مع تبادل الرسائل السرية بين الولي الفقيه وأوباما، إلى ازدياد التعاون الميداني الأمني والعسكري بالعراق، وصولًا إلى دفاع أمريكا عن إدماج إيران من جديد في المنظومة الدولية برفع العقوبات عنها، وسحبها من قائمة دول الشر، ونهاية سياسة عزل الجمهورية.

صاغت إدارة أوباما مقاربتها الجديدة تجاه طهران ضمن رؤيتها لمكانة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية الأمريكية. ومن ثَمّ تجاوزت واشنطن سياستها القديمة، التي أملتها الظروف الدولية القديمة، وبدأت في البحث عن شركاء جدد يختلفون عن الشركاء التقليديين. وعملت واشنطن أمام تَبوُّؤ آسيا المرتبة الأولى إستراتيجيًّا بالنسبة لأمريكا، وتصاعد الصين اقتصاديًّا، وتوازي ذلك مع الأطماع الروسية المتزايدة في الشرق الأوسط، والبحر الأبيض المتوسط- على إعادة إدماج إيران دوليًّا، وخلق تفاهم جديد مع إيران لتحقيق أهداف تخدم ما هو جيوستراتيجي وأمني واقتصادي.

وقد لخصها البروفيسور ستيفن كينزر، في عشرة أهداف، منها:

- يمكن لطهران الإسهام في تحقيق سلام طويل الأمد في العراق، فهي عدوة للقاعدة، وتسعى للقضاء عليها (نفس الموقف اليوم بخصوص "داعش")

صاغت إدارة أوباما مقاربتها الجديدة تجاه طهران ضمن رؤيتها لمكانة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية الأمريكية. ومن ثَمّ تجاوزت واشنطن سياستها القديمة، التي أملتها الظروف الدولية القديمة، وبدأت في البحث عن شركاء جدد يختلفون عن الشركاء التقليديين

- لإيران قدرة كبيرة على بسط الاستقرار بأفغانستان.

- قد تتوقف طهران المستقرة عن تهديد إسرائيل، وستكبح حزب الله وحماس وغيرهما، وبخاصة مع تشبيك العلاقات بين واشنطن وطهران.

- "ستصبح لإيران دوافع أقل في دعوة القوة الروسية إلى الشرق الأوسط، وهو أمر تسعى الولايات المتحدة عن حق إلى تفاديه"

- لإيران إمكانيات ومخزون ضخم من النفط والغاز، والشركات الأمريكية مستعدة للعمل في هذا القطاع؛ وما لم تقم أمريكا بالاستثمار فيه، فإن روسيا والصين ستقومان بذلك، وهو "ما يعزز بالتالي من رتبتها الإستراتيجية في المنطقة"[16].

يرى مايكل دوران الباحث في "معهد هدسون" أن الرئيس "أوباما مفكر إستراتيجي؛ وقد ارتكز جزء كبير من عملية تفكيره الخاصة بالشرق الأوسط على تقييمين: أن المنطقة ليست ذات أهمية إستراتيجية حيوية للولايات المتحدة، وأن أمن إسرائيل لا يشكل مصدر قلق بالغ الأهمية بالنسبة لواشنطن. وفي حين سعى الرؤساء السابقون إلى تعزيز وضع الحلفاء في وجه الخصوم، ينظر أوباما إلى الخصوم، وبشكل رئيس إيران وروسيا، على أنهم من أصحاب المصلحة الإقليمية المشروعين. وقد كان الاتفاق النووي الإيراني جزءًا من الجهد المبذول للعمل مع هؤلاء الخصوم من أجل تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وتقليل التزامات الولايات المتحدة في المنطقة"[17].

ترى بريطانيا أن إيران رقم صعب في المعادلة الإقليمية للشرق الأوسط، وبناء عليه فهي تناصر عودة إيران لأداء دورها الجيوسياسي في المنطقة. وقد دافع وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند في الدورة العاشرة من مؤتمر "حوار المنامة" يوم السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2014عن هذه الرؤية، وهو يتحدث عن الجمهورية الإسلامية، بالقول: "إنها بلد أكبر من أن يتم تجاهله، وهي عامل أساسي لمستقبل الأمن في الخليج"

بالنسبة لإيران، ظهر بشكل جلي أنها تستعد لهذه العودة القوية دوليًا منذ 2012م. وبعد وصول روحاني للسلطة لم يستبعد هذا الأخير إجراء محادثات مباشرة مع أمريكا، وبمناسبة الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي سابقة لم تقع منذ 1979م، أجرى روحاني اتصالاً هاتفيًا مع أوباما، كما كُشِف عن رسائل سرية بين الرئيس الأمريكي ومرشد الجمهورية خامنئي، تناولت عدة قضايا تتعلق بالعلاقات بين الجانين وقضايا الشرق الأوسط.[18]

يأتي كل هذا في الوقت الذي استطاعت الجمهورية بناء شراكات مهمّة مع كل من روسيا والصين، وتعاونت بشكل "بناء" مع أمريكا في أفغانستان والعراق. ويبدو أنه مع التحولات الدولية في موازين القوى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية جيوستراتيجيًا في حاجة إلى طهران، لخلق التوازن والاستقرار في الشرق الأوسط، وحماية مصالح واشنطن في آسيا الوسطى. وهذا يعني أن النظام الدولي سيعرف تقاطعات مصلحية وعملاً مشتركًا أوسع بين البلدين في ملفات معينة، مع استمرار الخلافات والتنافر في مناطق وملفات أخرى.

"إن هذه الصفقة لا تعني أن الولايات المتحدة وإيران أصبحتا الآن شريكتين، بل الوضع بعيد كل البعد عن ذلك. ولكنه يبعث بهزات في جميع أنحاء المنطقة حول إمكانية شراكتهما. ولا يتوجّب على إيران دفع ثمن هذا المكسب الإستراتيجي الضخم من خلال تخليها عن اللجوء إلى الإرهاب والتخريب والسياسات الأخرى التي تطرح إشكالية، فالثمن الوحيد الذي تدفعه إيران مقابل هذا المكسب الإستراتيجي الضخم هو تأجيل طموحاتها النووية"[19]

من جانب آخر، ترى بريطانيا أن إيران رقم صعب في المعادلة الإقليمية للشرق الأوسط، وبناء عليه فهي تناصر عودة إيران لأداء دورها الجيوسياسي في المنطقة. وقد دافع وزير الخارجية

البريطاني فيليب هاموند في الدورة العاشرة من مؤتمر "حوار المنامة" يوم السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2014 عن هذه الرؤية، وهو يتحدث عن الجمهورية الإسلامية، بالقول: "إنها بلد أكبر من أن يتم تجاهله، وهي عامل أساسي لمستقبل الأمن في الخليج".

وفيما يخص العلاقات الروسية الإيرانية التي استمرت بل وتقوّت بفعل العقوبات الدولية؛ يمكن القول إن هناك شراكة واختلاف مصالح بين كل من طهران وموسكو، وما يبدو في الواقع أنه "تحالف" تكتيكي في الشرق الأوسط، يُخفي صراعًا استراتيجيًّا يخص المجال البحري، والمصالح الاقتصادية والطاقية، كما يخص المجال الجيوستراتيجي.

فكل من إيران وروسيا في حاجة لبعضهما في مواجهة أمريكا، وتحسين كل منهما لشروط التفاوض، وتبادل المصالح مع أمريكا وكذا أوربا، والصين. فروسيا تواجه منافسة صينية كما تواجهها أمريكا، وهناك صراع دولي كبير على الممرات المائية العالمية؛ ومن ثَمّ فروسيا والصين وأمريكا في حاجة إلى إيران، وهنا تأتي "الشراكة" الروسية الإيرانية لتساعد لموسكو على الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط؛ غير أن هذه المساعدة لا تخلو من صراع خفي كما ظهر في سورية نهاية عام 2015م، وبداية هذا العام.

وإذا أخذنا مجال الطاقة، نجد أن طهران وموسكو وقعتا مذكرة تفاهم بقيمة 74 مليار دولار تهمّ تطوير علاقاتهما التجارية والاقتصادية فيما يخص الصناعات الثقيلة؛ والتعدين، والتجارة، والزراعة، والسياحة، والخدمات المصرفية، والتكنولوجيا، والكهرباء، مع منح الأولوية للنفط والغاز. ورغم ما يبديه الطرفان من جهود التنسيق العسكري والأمني، فإن المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية للبلدين متناقضة في كثير من الأحيان، ليس في الجغرافيا العربية فقط، بل في آسيا الوسطى، وإفريقيا، وفي طبيعة العلاقات مع كل من أمريكا وأوروبا، وكيفية التعاون مع الهند.

حكومة روحاني لن تجد صعوبات في تعزيز صادراتها النفطية إلى الصين، لاعتبارين أساسيين: الأول أن الصين تعتمد على العراق بنسبة خمسة في المئة، ومن شأن استمرار التهديدات الأمنية أن تشجع بكين على رفع نسبة اعتمادها على النفط الإيراني، والثاني أن الصين تحتاج إلى النفط لتقوية مخزونها للحالات الطارئة

فلو عدنا إلى مجال الطاقة، فإننا نجد أن هناك منافسة بين روسيا وإيران في كسب سوق الغاز الأوربية، كما أن سريان رفع العقوبات سيخلق علاقات اقتصادية مع كل من ألمانيا وإنكلترا و إيطاليا وفرنسا... وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني مزيدًا من التنافس مع موسكو في مجال الطاقة، كما يعني لإيران الحصول على شركاء جدد في مجالات احتكرت روسيا التعامل فيها مع طهران[20].

في السياق نفسه كشف الصراع حول القرم وضمّ روسيا لها، بعد الصراع المسلح مع أوكرانيا، أن الاتحاد الأوربي لا يملك أوراق ضغط حقيقية تمكنه من حماية مصالحه الاقتصادية. فقد "أصبح أمن الطاقة الأوربي، الذي يمثِّل تحدّيًا أبديًّا، أكثر هشاشة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وفرض العقوبات المقيدة على موسكو من قِبَل الاتحاد الأوربي. ومع انتقال 15 بالمئة من غاز أوربا من روسيا عبر أوكرانيا، وهذا يجعل أوروبا في ورطة إذا أوقفت روسيا الصنابير"[21].

أما ألمانيا فتحسّ بالخطر بسبب اعتمادها الكبير على روسيا بنسبة أربعين بالمئة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي. وقد تبين لها بعد الصراع الأوكراني الأوربي الروسي، أنها في حاجة إلى أطراف أخرى غنية بالطاقة، لضمان استقرارها الاقتصادي، وتخزين النفط والغاز، "وهو ما يجعل إمكانية إمدادات الطاقة الإيرانية لألمانيا، إذا ما رُفعت العقوبات، مغرية بشكل لا يصدق"[22].

كما أن حكومة روحاني لن تجد صعوبات في تعزيز صادراتها النفطية إلى الصين، لاعتبارين أساسيين: الأول أن الصين تعتمد على العراق بنسبة خمسة في المئة، ومن شأن استمرار التهديدات الأمنية أن تشجع بكين على رفع نسبة اعتمادها على النفط الإيراني، والثاني أن الصين تحتاج إلى النفط لتقوية مخزونها للحالات الطارئة، فمنذ 2014 "كان الاحتياطي الذي تمتلكه الصين يعادل فقط ما يصل البلاد من الواردات الأجنبية خلال 16 يومًا. إنّ انخفاض الواردات بنسبة خمسة في المئة يعني أنّ احتياطي النفط الإستراتيجي الصيني سينفد في غضون تسعة أشهر، قبل أن تتمكّن الصين من تجديد عقودها السنوية مع موردين آخرين"[23].

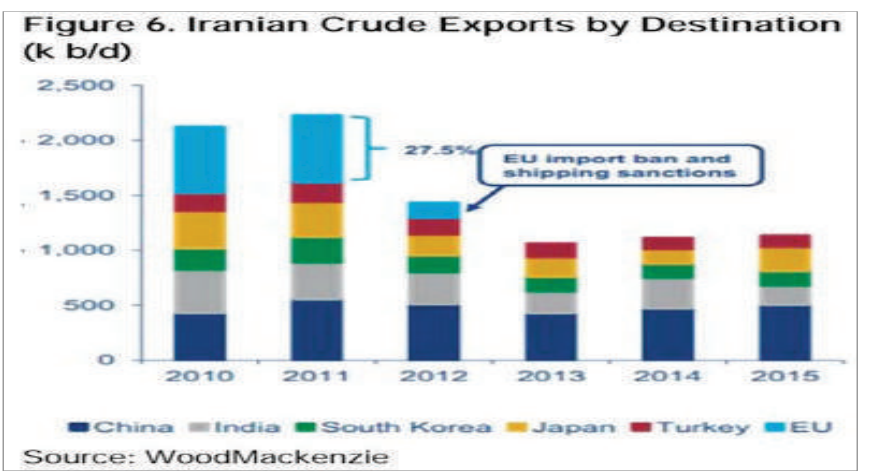

صادرات ايران المستهدفة من قبل النفط الخام

ويبـدو أن البلديـن يتجهـان لتطوير علاقاتهـا التاريخيـة القديمة في المجال العسـكري[24]، والتكنولوجيـا المعلوماتية، و"السـايبري" وغيرها من المجالات الإسـتراتيجية. ومع حاجات الاقتصاد الصيني إلى موارد الطاقة لمواجهة التنافسية الدولية، ستستغل بكين مكانتها باعتبارها ثالث أكبر مسـتورد للنفط الخام الإيراني، كما استوردت حوالي 550 برميل يوميًّا سنة 2011؛ لينتقل سنة 2013 إلى 9٪ من إجمالي واردات الصين من هذه المادة.

وكانـت الصـين قد بدأت مشروعات مهمّة مع طهران قبل العقوبـات، وهذا يفسر تطبيقها لها بشـكل تحايلي. ورفعت حصَّتها للاسـتثمار في البنية التحتية في الجمهورية الإسـلامية لأكثر من 50 في المئـة. كـما تمكنـت من التمدد الكبـير في السـوق الداخلية، متقدمة عـلى باقي الشركات الأجنبية فيما يخص الاستثمار. ومن أهم هذه المشروعات المرتقب عودتها بين البلدين تلك التي تهمّ "إنجاز خط أنابيب إيران–باكسـتان للغاز الطبيعي المسـال، وهو المشروع الذي انطلق، في 2010، وتوقف تنفيذه، سنة 2013، بسبب العقوبات. وهذا المشروع يدعم الممرّ الاقتصادي بين الصين وباكسـتان، ومجموعة من الطرق السريعة، والسكك الحديدية، وخطوط الأنابيب، التي تربط غرب الصين بميناء جوادر الباكستاني على بحر العرب، مما يخفض تكاليف الشحن الصينيـة، ويعزز التجارة"[25]. وهذا مـا حصل فعلًا بين بكين وطهران، حيث تضاعف التبادل التجاري بين البلدين في القطاع الحيوي مئة مرة في عشر السـنوات ليصل إلى حوالي 50 مليارًا في 2014، وبذلك تبوّأت الصين مرتبة الشريك الاقتصادي الأول لإيران.

فقـد كانـت الولايات المتحدة تهدف مـن خلال احتلال أفغانسـتان إلى تجاوز إيران وروسـيا، وخلـق وضع جيوسـياسي تتحكم فيه أمريكا، وتعزز ذلك بتبني إسـتراتيجية "شـبكة التوزيع الشـمالية" التي تعدّ شبكة أمريكية للنقل البري والبحري والجوي، تستثني إيران من الربط مع أفغانسـتان. وفي 19 ديسمبر 2011 عرض جون كيري تقرير رئيس لجنة "السياسة الخارجية" في الكونغـرس آنـذاك، توصيتين لشرح الأهداف الإسـتراتيجية وراء بناء الشـبكة؛ فأشـار في الأولى إلى ضرورة تحقيـق التـوازن بين المكاسـب الأمنيـة والأولويات السياسـية الأمريكية في وسط آسيا.

أمـا التوصية الثانية، فتناولت المشروع الأمريكي الذي أطلق عليه "طريق الحرير الجديد"؛ ومنطلقـه الرئيس من آسـيا الوسـطى نحو المحيط الهندي عبر كل من أفغانسـتان وباكسـتان. واعتبرته التوصية ترجمة لرؤية إستراتيجية تتعلق بالمنطقة بكاملها[26]، التي سعت أمريكا لحمايتها عبر نشر قواعدها العسـكرية ومراكزها التدريبية. ويمتد الوجود العسـكري من قيرغيزسـتان التـي تعدّها أمريكا والصين منطقة إسـتراتيجية، ليمر عبر تركمانسـتان، على الحـدود الإيرانية وكازاخستان وطاجيكستان..

حاليًّا، ينافس هذا المشروعَ منافسةً شرسةً مشروعٌ صيني انطلق سنة 2013، أطلق بدوافع اقتصاديـة أساسًـا، ويسـمّى "طريق البحر الصينـي". كما أن هناك مشروعًـا ثالثًا، لا يقل أهمية

من حيث المنافسة الدولية على المعابر البرية والبحرية والجوية، وهو مشروع أوراسيا لروسيا. لذلك تحاول أمريكا خلق تحالف حقيقي مع دول شرق آسيا المشكّلة لمجموعة "آسيان"، التي تشكّل سوقًا مهمّة يبلغ عدد سكانها 625 مليون نسمة، وناتجها الإجمالي الاقتصادي المشترك 2.6 تريليون دولار. وبينما تستغل الولايات المتحدة بعض التوتر القائم بين فيتنام وبعض دول المجموعة مع الصين للتحالف معها؛ عمدت الصين إلى نهج سياسة المساعدات والقروض المالية البالغة قيمتها 3.6 مليار يوان؛ أي "560 مليون دولار" للدول الأقل نموًّا في رابطة جنوب شرق آسيا "آسيان" في 2016.[27]

ومن الناحية الجيوسياسية فإن إيران تتمتع بموقع فريد يربط بين منطقتين مهمّتين بالنسبة للصين وأمريكا، وهما آسيا الوسطى القزوينية والخليج العربي، وهي مناطق تتبوّأ الصدارة في الاحتياطي العالمي للغاز والنفط؛ فمن جهة الجنوب، أكثر من نصف المياه الإقليمية للخليج العربي تسيطر عليها إيران، أما شمالًا فبعدها الجيوسياسي يمتد في القوقاز وآسيا الوسطى، وبحر قزوين؛ وهذا الأخير على درجة كبيرة من الأهمية، بالنسبة لإيران وروسيا وأمريكا والصين، من الناحية التجارية.

وجاءت الزيارة الأخيرة للرئيس الصيني شي جين بينغ بتاريخ 23 يناير 2016 إلى طهران، ولقاؤه بنظيره الإيراني حسن روحاني، والمرشد الأعلى خامنئي- لتأكيد عزم الصين على تطوير مختلف العلاقات بين البلدين. حيث قال شي جين بينغ لخامنئي: "إن الصين على استعداد للحفاظ على دعم متبادل مع إيران في الشؤون الإقليمية والعالمية، والحماية المشتركة للسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة وحول العالم"، بينما أوضح الرئيس الإيراني أنه عقد مع الرئيس الصيني اتفاقيات شاملة لمدة 25 عامًا بشأن العلاقات الإستراتيجية، بلغت 17 اتفاقية في مجالات الطاقة وتعزيز التبادل التجاري يصل حجمها إلى 420 مليار دولار.

وتشير "أحدث البيانات الصادرة عن المصلحة العامة للجمارك إلى أن حجم التجارة الخارجية بين الصين وإيران بلغ 31.09 مليار دولار أمريكي في الشهور الـ11 الأولى من عام 2015. وتجاوز حجم الصادرات من الصين إلى إيران 16.18 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين يناير – نوفمبر في عام 2015، بينما وصل حجم الواردات من إيران إلى الصين إلى 14.91 مليار دولار أمريكي."[28]

من الناحية الجوسياسية، تحاول الصين منع واشنطن من بناء محور حول آسيا والمحيط الهادي، بشكل يمس مصالح بكين الإستراتيجية. وترغب الصين في إشراك إيران في مشروعها التاريخي العملاق، الخاص بإحياء طريق الحرير البري والبحري، ويطلق عليه "الحزام والطريق"، ويهدف هذا المشروع الذي سيموله بنك الاستثمار الآسيوي برأسمال أولي يقدر بنحو 100 مليار دولار، إلى بناء طريق يصل الصين بأوروبا عبر اليابسة مرورًا ببلدان آسيا الوسطى وإيران وتركيا، وطرق بحرية عبر بحر قزوين والبحر الأسود والبحر

من الواضح أن مضيق هرمز الذي تسيطر إيران على ضفته الشمالية، ويمر من خلاله أكثر من 30% من صادرات النفط الخام في العالم يثير انتباه القوى الدولية؛ نظرًا إلى الضعف الواضح في لجم الاضطرابات

الأحمر والبحر المتوسط. لذا تحتاج الصين لعقد نوع من الشراكة الطويلة الأمد مع طهران، تحقق مصالحهما معًا، ولاسيّما أنهما حافظتا على علاقات ودية في زمن العقوبات الدولية.

وفي الوقت نفسه فإن الصين لن تغامر كثيرًا فيما يخص مصالحها التجارية مع أمريكا وأوربا، خاصة إذا ما اختارت طهران التحالف الإستراتيجي مع روسيا، غير أن هذا لا يعني أن اعتماد الصين على علاقات متوازنة في الشرق الأوسط، ومع القوى الكبرى، لا يعني بقاء الوضع على ما هو عليه؛ فبكين صارت تتدخل في بعض القضايا السياسية الدولية بشكل أكبر مما كانت عليه في عشر السنوات الماضية. وهي بذلك ستختار شركاء وحلفاء إستراتيجيين لضمان تمتعها بأمن إقليمي أعمق، ومواجهة الهيمنة الأمريكية دوليًّا؛ "وإذا اضطرت بكين في النهاية إلى اختيار حليف رئيس واحد، فمن المرجح أن تختار إيران. فطهران ذاتها تطرح فرصًا إستراتيجية مهمّة بالنسبة إلى الصين، ويمكنها أن تساعد في التخفيف من مخاوف بكين حول أمن الطاقة بحكم موقعها على مضيق هرمز، إلا إذا هيمن عليه حلفاء الولايات المتحدة، فضلًا عن تمتعها بإمكانات لتقديم طرق للصين لمرور خطوط الأنابيب عبر آسيا الوسطى"[29].

ومن الواضح أن مضيق هرمز الذي تسيطر إيران على ضفته الشمالية، ويمر من خلاله أكثر من 30٪ من صادرات النفط الخام في العالم يثير انتباه القوى الدولية؛ نظرًا إلى الضعف الواضح في لجم الاضطرابات[30] التي أثّرت بشدة في تدفقات الطاقة خلال السنوات الأخيرة في كل من ليبيا، وتخريب خط أنابيب سيناء بمصر، وكذلك باليمن، وبلوشستان في باكستان، وجنوب شرق تركيا، وما تعرضت له منشآت النفط والغاز في سوريا والعراق من سيطرة "داعشية"؛ إضافة إلى القرصنة قبالة سواحل الصومال، مما "هددت أمن الطاقة على جميع المستويات، بفعل هذه الاضطرابات، وإضرابات المجتمع المحلي، التي قد تصل إلى مواجهات عسكرية إقليمية كبرى"[31]، ولاسيّما مع التهديدات الإيرانية المتكررة بغلقه.

خاتمة

يتبين من طريقة العودة الإيرانية إلى المنظومة الدولية، أنها لم تكن خارجة عن سياق التفاعلات الدولية المعاصرة في الشرق الأوسط وآسيا. وسيلعب التنافس والتقاطب الدولي دورًا كبيرًا في مستقبل العودة من حيث التحالفات والشراكات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية. ويظهر أن موقع إيران الجيوستراتيجي يساعدها على التحول إلى قوة إقليمية قائدة للشرق الأوسط، مع تراجع هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة، وتعاظم قوة الصين الدولية، وفي ظل تزايد تأثير التكتلات الإقليمية، ومجموعة البريك –التي تضم الصين، وروسيا،

والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا– في المنظومة الدولية؛ وعودة روسيا القوية إلى الشرق الأوسط بتدخلها العسكري في سوريا.

ويظهر من التفاعلات الدولية القائمة أن الشرق الأوسط لم يعد يستأثر بالاهتمام التقليدي الأمريكي، مقارنة مع آسيا الوسطى، وأن الإستراتيجية الصينية الخاصة بالتوسع الاقتصادي، والإسهام في الاستقرار السلمي العالمي– سيرغمان هذه الأخيرة على أداء دور "موازٍ" لأمريكا في الشرق الأوسط، ومنافس لها في آسيا، ومحافظ على التفوق بإفريقيا. ومعلوم أن لإيران وجودًا مؤثرًا في كل هذه المناطق، وهو ما يجعل دور طهران في التحالفات الدولية محط اهتمام كل من واشنطن وبكين وروسيا.

ولأن الوضع الدولي يشهد كذلك تراجع المنظومة العربية الضعيفة أصلًا، وتأثُّر دور مجلس التعاون الخليجي في ظل حرب النفط، والممرات المائية الدولية؛ فإن توسع النفوذ الإيراني في كل من لبنان والعراق وسوريا واليمن سيؤثر بشكل سلبي في المصالح الإستراتيجية العربية، وأمن الخليج. وهو ما يقوي من الدور التركي إقليميًّا سواء أتحالفت أنقرة مع طهران، أم أدّت دور "رمانة الميزان" بين محور إيران و محور السعودية.

الهوامش والمراجع:

1. وقع الاتفاق بين الصين، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة- مع المندوب السامي للاتحاد الأوربي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.
2. الاتفاق النووي الإيراني، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط: تموز 2015 ص3.
3. Bernard Hourcade" L'Iran est faible mais la République islamique se sent /forte" Politique étrangère. 2012 (Automne), p. 491-503
4. انظر مقال، جون ميشيال بازال، "إيران تعاود تصدير النفط نحو أوروبا" http://www.lemonde.fr/economie/article/2016/02/15/l-iran-recommence-a-exporter-son-petrole-vers-l-europe_4865597_3234.html
5. Pierre Gattaz " Pour un lien solide et durable entre les économies iranienne et française" http://www.lopinion.fr/edition/economie/lien-solide-durable-entre-economies-iranienne-francaise-95524
6. نفس المرجع السابق.
7. انظر: "شركات عالمية تتنافس على تطوير مصافي النفط الإيرانية"، جريدة العربي الجديد، 17 أغسطس 2015م. https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/8/17/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8-%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9
8. انظر المرجع السابق.

9. سامية عبد الله "رغم اتفاق الدوحة... بوادر حرب نفطية جديدة تدق طبولها إيران"
http://news.alkhaleejaff irs.online/c-32816

10. قدمت "أو.ان.جي.سي فيديش" التي تعدّ ذراع الاستثمار الخارجية لمؤسسة النفط والغاز الطبيعي الهندية في 25 غشت/أغسطس 2015، بمقترح معدل قصد الفوز بحقوق تطوير حقل فرزاد-ب العملاق للغاز في إيران.

11. انظر تقرير سي إن إن عربي حول مجمع عسولة في الرابط
http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/27/me-270116-iran-gasboom#autoplay

12. "إيران في أفق 2025" تقييم حالة، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، مايو 2016 ص5.

13. فاطمة الصمادي "النووي الإيراني: مخاوف وصراع على المكاسب السياسية"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، ندوة "تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على سورية والمنطقة" 5 أيلول- سبتمبر 2015، تركيا- إستنبول ص19.

14. Trita parsi: Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States,Yale University Press 2007, PP 341- 342.

15. Suzanne Maloney: "Deception and the Iran deal: Did the Obama administration mislead America, or did the Rhodes profile". brookings, May 11, 2016
http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2016/05/11-ben-rhodes-iran-deal-narrative maloney?utm_campaign=Brookings+Brief&utm_source=hs_email&utm_medium=email&utm_content=29496744&_hsenc=p2ANqtz9hOGnfrCJhDpAWsIpu_aEx5sa7twkn0L1QU2Ec_vgFuTqQZ1XZlMuKMSQyR6E5xKh1ZDRHptDC1QtbdhGdm1ki9lALHw&_hsmi=29496744

16. ستيفن كينزر: العودة للصفر: إيران/تركيا ومستقبل أمريكا: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2010م، ص-266 267.

17. مايكل دروان: "هل الشرق الأوسط لا يزال مهمًّا؟ عقيدة أوباما وسياسة الولايات المتحدة": منتدى سياسي في معهد واشنطن. في 12 آذار/مارس 2016م.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/does-the-middle-east-still-matter-the-obama-doctrine-and-u.s.-policy

18. للتوسع في هذه القضايا، ومعرفة تسلسلها الزمني انظر موقع الجزيرة من الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2015/2/14/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%AE%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A6%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7

19. روبرت ساتلوف: "ما الخطأ الفعلي في صفقة إيران النووية؟" معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، تموز يوليو 2015.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/whats-really-wrong-with-the-iran-nuclear-deal

20. خالد يايموت : "أمريكا تتجه للشراكة مع إيران لإنقاذ نفوذها بالشرق الأوسط" مجلة المجتمع الكويتية، العدد 2092 - ربيع الآخر 1437 ه/ فبراير 2016 م: ص21.

21. Tara Shirvani and Siniša Vuković : "Tehran's Power Lobby, How Energy Concerns Drive the Nuclear Deal", foreign aff irs, june 24, 2015

22. نفس المرجع، فورن فيرز.

23. تشاولينغ فنغ "قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكيات الصين والشرق الأوسط: حان وقت الإصلاح": مركز بوكنجر الدوحة، موجز السياسة، أبريل 2015، ص5.

24. Military and Strategic Aff irs | Volume 6 | No. 2 | August 2014 p 87 , " 2013-2014.

25. Courtney Bliler : "China and Iran's New Love Aff ir?" The National Interest, July 28, 2015

26. United States Committee on Foreign Relations "Foreign Relations Committee Releases Comprehensive Report on Central Asia and the Transition in Afghanistan." 19/12/ 2011.

27. للمزيد من التفاصيل حول الصراع الأمريكي الصيني حول مجموعة "آسيان" وحضور الرئيس أوباما لأشغال مؤتمرها الأخير؛ انظر الرابط:
http://www.aleqt.com/2015/11/23/article_1008697.html

28. انظر الجريدة الصينية أربيك نيوز على الرابط التالي:
http://arabic.news.cn/2016-01/14/c_1 35008955.htm

29. Michael Singh : "China's Middle East Tour" January 24, 2016. http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/chinas-middle-east-tour

30. حاولت الإمارات العربية المتحدة تجاوز هذا الإشكال بافتتاح خط حبشان– الفجيرة لنقل النفط من حقول الإنتاج في إمارة أبوظبي إلى ميناء التصدير في الفجيرة على خليج عمان بنسبته 1.5 مليون برميل يوميًّا. أي أكثر من 50% من إنتاج النفط في الإمارات.

31. Robin Mills : "Th ee ways to improve security along the Middle East's risky energy routes", May 11, 2016. http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2016/05/11-energy-routes-security-mills